



في 2022

البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد المصري إلى 6.1%

حابي

اجتماعات الربيع في شهر أبريل الماضي. وتوقع البنك، في تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يونيو الصادر أمس، أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي المصري في عام 2023

رفع البنك الدولي، توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال العام الحالي إلى 6.1% مقارنة بـ 5.9% في توقعاته السابقة التي أعلنها خلال

ونوهت جيتا جوبيناث بأن مصر هي الدولة الوحيدة بين الدول المستوردة للنظف التي حققت نمواً إيجابياً بفضل الإدارة الجيدة لتداعيات ما بعد تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) وصدور بيانات اقتصادية إيجابية.

قد أوضحت في يناير الماضي أن توقعات الأداء الاقتصادي المصري تحسنت بفضل الأداء الجيد للحكومة المصرية في إدارة جائحة "كوفيد-19" خاصة في ظل التفشي العالمي لمتحور أوميكرون.

المصري شهد نشاطاً أقوى من المتوقع خلال النصف الأول من السنة المالية 2021/2022. وكانت الناتجة الأولى للمدير العام لصندوق النقد الدولي جيتا جوبيناث

نمواً بنسبة 4.8% وهي عام 2024 نموًا بنسبة 5%. وكان البنك قد رفع توقعاته في أبريل الماضي بمقدار 0.3% ليصل إلى 5.6% في يناير. وأوضح التقرير أن الاقتصاد



تحذيرات من مخاطر ركود تضخمي

ديفيد مالباس: خفض توقعات النمو العالمي إلى 2.9%

رويترز

2022 وإلى 1.5% في 2023، مما يدفع نصيب الفرد من النمو ليقترب من الصفر، إذا تحققت المخاطر النزولية.

وقال مالباس إن النمو العالمي تضرر بسبب الحرب وعمليات الإغلاق الجديدة بسبب فيروس كوفيد-19 في الصين واضطرابات سلاسل التوريد والخطر المتزايد لركود تضخمي، وهي فترة من النمو الضعيف والتضخم المرتفع شهدتها العالم آخر مرة في سبعينيات القرن الماضي.

وقال البنك الدولي في تقريره عن الآفاق الاقتصادية العالمية إن الغزو الروسي لأوكرانيا أدى إلى زيادة التباطؤ في الاقتصاد العالمي، الذي يدخل الآن ما قد يصبح "فترة طويلة من نمو واهن وتضخم مرتفع". وفي مؤتمر صحفي، قال رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس إن النمو العالمي قد يهبط إلى 2.1%

خفض البنك الدولي توقعاته لنمو العالمي في 2022 بنحو الثلث إلى 2.9%، محذراً من أن الغزو الروسي لأوكرانيا فاقم الضرر الناجم عن جائحة كوفيد-19 وأن دولاً كثيرة تواجه الآن ركوداً.

وقال البنك الدولي في تقريره عن الآفاق الاقتصادية العالمية إن الغزو الروسي لأوكرانيا أدى إلى زيادة التباطؤ في الاقتصاد العالمي، الذي يدخل الآن ما قد يصبح "فترة طويلة من نمو واهن وتضخم مرتفع".

وفي مؤتمر صحفي، قال رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس إن النمو العالمي قد يهبط إلى 2.1%



رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس

2022، من 5.7% في 2021 وأن يتراجع النمو في منطقة اليورو إلى 2.5% بعد نمو بلغ 5.4%. ومن المنتظر أن تحقق الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً قدره 3.4% فقط في 2022، انخفاضاً من 6.6% في 2021، وهو ما يقل كثيراً عن المتوسط السنوي البالغ 4.8% الذي حققته في الفترة من 2011 إلى 2019.

ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الصين بنسبة 4.3% فقط في 2022 بعد نمو قوي بلغ 8.1% في 2021. وستستفيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ارتفاع أسعار النفط، ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 5.3% في 2022 قبل أن يتباطأ إلى 3.6% في 2023.

ويتوقع البنك تراجعاً في النمو العالمي إلى 2.9% في 2022 من 5.7% في 2021، بانخفاض 1.2 نقطة مئوية عن توقعاته في يناير، وقال إن من المرجح أن يحوم النمو بالقرب من ذلك المستوى في 2023 و2024.

وقال إن التضخم العالمي من المنتظر أن يعتدل العام المقبل لكنه من المرجح أن يظل فوق المستويات المستهدفة في كثير من الاقتصادات. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة بشكل حاد إلى 2.6% في عام 2022 وإلى 2.2% في 2023 بعد أن بلغ 5.1% في 2021.

ومن المتوقع أن ينخفض النمو في الولايات المتحدة إلى 2.5%

وأضاف "مع بلوغ التضخم الآن أعلى مستوياته في عدة عقود في بلدان كثيرة وتوقعات بأن ينمو العرض ببطء، هناك خطر أن يظل التضخم مرتفعاً لفترة أطول".

وقال مالباس إن من المتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو العالمي بين عامي 2021 و2024 بواقع 2.7 نقطة مئوية، أو أكثر من ضعفي التباطؤ الذي شوهد بين عامي 1976 و1979.

وحذر التقرير من أن زيادات أسعار الفائدة بهدف السيطرة على التضخم في نهاية عقد السبعينيات كانت حادة للغاية لدرجة أنها أدت إلى ركود عالمي في عام 1982، وسلسلة من الأزمات المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.



طالبت بمهلة عام للتوافق مع القرار

الغرفة التجارية تدعو وزيرة الصناعة لبحث اشتراطات الإفراج عن سيارات الركوب

حابي

عضو مجلس إدارة الشعبة ورئيس لجنة المستوردين.

جاء ذلك بعد تقديم شعبة السيارات بغرفة القاهرة التجارية، بمذكرة إلى إبراهيم العربي ونيفين جامع، تطالب فيها بإعطاء الشركات المستوردة للسيارات مهلة لمدة عام، لتوفيق الأوضاع بشأن تطبيق القرار الوزاري رقم (9) لسنة 2022، وذلك حتى يتسنى لها التكيف مع الاشتراطات الجديدة وتطبيقها.

وأصدرت وزيرة التجارة والصناعة، يناير الماضي، قراراً يحدد اشتراطات الإفراج عن سيارات الركوب من الفئة «M1» الواردة للإنتاج حتى 7 أيار 5 شروط لاستيرادها، وألها تقديم المستورد لمصلحة الرقابة الصناعية المستندات التي تفيد استيفاء

دعا المهندس إبراهيم العربي، رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة، الدكتورة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، لعقد اجتماع مع شعبة وكلاء وموزعي تجار السيارات بالغرفة، لبحث تبادل الرؤى ووجهات النظر، بشأن القرار رقم (9) لسنة 2022 الذي ينظم شروط الإفراج عن سيارات الركوب من الفئة M1 والواردة للإنتاج حتى سبعة مقاعد بخلاف السائق.

ومن المقرر أن يضم الاجتماع كلاً من محمد مهران عضو مجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية، واللواء نور الدين درويش نائب رئيس شعبة السيارات، والمهندس أمير الهالتي



المهندس إبراهيم العربي رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة



نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

الأحكام القرار الوزاري للحصول على موافقة مسبقة لاستيراد هذه السيارات، والذي بدأت مصلحة الجمارك تنفيذه بداية من 5 فبراير الماضي في المنافذ الجمركية كافة. ومن جانبه قال نور درويش، رئيس شعبة السيارات بغرفة القاهرة التجارية، في بيان صحفي، إن مهلة توفيق الأوضاع ستساهم في قدرة الشركات على القيام بتوفير مراكز الصيانة وقطع الغيار للمستهلك المصري بالداخل، مشيراً إلى أن إصدار القرار على نحو مفاجئ أضر مباشرة للشركات المستوردة؛ لعدم قدرتها على التكيف وتطبيق الاشتراطات الجديدة بشكل فوري. وطالب المهندس أمير هلالتي، رئيس لجنة المستوردين بشعبة

السيارات، في المذكرة أيضاً بالموافقة على السماح باستيراد سيارات الركوب المستعملة الموصلة بوصلة شحن خارجي «Plug-IN»، موضحاً أن ذلك سيتسبب في عدم تأثر الشركات المستوردة للسيارات سلباً، بعد إيقاف استيراد السيارات الهابرد.

وفي سياق متصل، تقدم أحمد بهاء شلبي، عضو مجلس النواب ورئيس الهيئة البرلمانية لحزب حماة الوطن، بطلب إحاطة إلى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ونيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، بشأن قرار حظر استيراد السيارات الكهربائية المستعملة، قائلاً إنه يتعارض مع توجه الدولة للاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة.

الدولار يرتفع 3 قروش
وسعر البيع يسجل 18.71 جنيه

البورصة تصعد 0.64%
بإختمام.. وأحجام التداول تسجل 511 مليون جنيه

شركة Vortex Energy تخضع
استثمارات بقيمة 222 مليون يورو في Ignis الإسبانية

الإعلان عن منظومة جديدة
للإجراءات والخدمات المقدمة للمستثمر الصناعي.. قريباً

جولدمان ساكس يتوقع
بلوغ متوسط سعر خام برنت 135 دولاراً خلال عام

أهم الأخبار
اضغط على العناوين